

# حكايكا

## «الكهرباء» تضع خريطة طريق لإنارة الغوطة الشرقية

قصي المحمد

دمشق خلدون حدى لـ«الوطن» عن البدء بتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها وزارة الكهرباء لإعادة تغذية المناطق المحررة من الغوطة الشرقية، مؤكداً أنه تم الانتهاء حالياً من رصد الأضرار والخسائر بثلاث مناطق وهي (سقيا وحمورية وكفر بلنا)، لافتاً إلى أنه تمت المباشرة بالعمل الميداني لإعادة الربط الكهربائي لهذه المناطق من خلال إعادة إنشاء شبكة لخط توتر متوسط يصل بين محطتي تحول جرمانا وسقيا.

مشيراً إلى أنه سيتم إنشاء جميع الشبكات الداخلية للمناطق الثلاث من جديد لأن الشبكات القديمة متضررة بشكل كبير جداً وتحتاج إلى وقت طويل لإعادة استبدالها أو ترميمها إن أمكن، لافتاً إلى أن خسائر الكهرباء كبيرة جداً منها ٧ مليارات شبكات ومحولات فقط في المدن الثلاث.

مشيراً إلى أنه تم نصب جميع أبراج شبكات التوتر المتوسط حالياً وسيتم المباشرة غداً على الأعلى، في عملية مد «الأمراس» ليصار إلى إعادة التغذية لمحطة تحويل سقيا للتأكد من جاهزيتها لكون أضرارها الأقل ما يسهل إعادة تغذية الكهرباء والتوزيع إلى المناطق المحيطة بها.

مشيراً إلى أن الشركة تعمل حالياً على زرع أعمدة توتر منخفض في المناطق التي يوجد فيها كثافة سكانية كبيرة بعد أن تم تركيب مراكز

تحويل فيها لأن الكثير من العدادات المنزلية فيها موجودة. لافتاً إلى ضرورة الإسراع في ذلك بالتزامن مع إعادة تشغيل عدد كبير من المنشآت الحكومية الأخرى كالمياه والأفران والمراكز الصحية ومركز الهاتف.

مؤكداً أن ربط محطة تحويل «سقيا» من خلال «جرمانا» لن يكون له أي تأثير على كهرباء جرمانا لأن محطة تحويل جرمانا كان يوجد فيها مخرجاً احتياطياً تم استثمارها حالياً، مبيناً أنه سيتم البحث عن مداخل أخرى (محطات تحويل قريبة) لإمكانية الدخول إلى الغوطة وإنارتها.

موضحاً أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات جديدة فيما يخص استبدال العدادات القديمة، مبيناً أنه يجب على كل مشترك سرق عداه أن يقدم بضبط فقدان عداه فقط حالياً.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية من الخريطة فيبين حدى أنه يتم العمل حالياً على توصيف الأضرار في مدينة حرسستا ومناطق حزة وعين ترما و.. (إلخ)، لتتم المباشرة بتأمين مسار جديد لها بعد تحديد وقت مناسب لذلك من وزارة الكهرباء. أما المرحلة الثالثة فمن المتوقع أن تكون دوما التي أعلن تحريرها بشكل كامل منذ يومين.

وكانت وزارة الكهرباء السورية قد أعلنت يوم أمس (في بيان لها حصلت «الوطن» على نسخة منه) عن خريطة الطريق الكهربائية التي رسمتها لإعادة تأهيل المنظومة الكهربائية في الغوطة الشرقية لإصلاح الأضرار بالبني التحتية لقطاع الكهرباء.

## فرن متنقل بطاقة ٥ أطنان في دوما الخميس القادم.. وتوزيع ٤ آلاف ربطة يومياً للتجارة الداخلية لـ «الوطن»: تأهيل ٥ صالات للسورية للتجارة قريباً لتأمين المواد الغذائية والاستهلاكية



### فرع الغاز: مستعدون لتأمين الغاز وتفعيل الرخص الموجودة في دوما

وفي ما يخص المناطق المحررة في الغوطة الشرقية أشار تقرير لوزارة النفط حصلت مع الجهات المعنية في محافظة ريف دمشق لاستئناف شركة محروقات تزويد هذه المناطق بكل ما تحتاجه من المشتقات النفطية. كاشفاً عن إرسال نحو ٢٠٠ ألف لتر مازوت تم إرسال ٥٠٠ اسطوانة غاز إلى بلدة عربين بوساطة سيارات فرع دمشق وريفها للغاز ليتم بيعها للمواطنين (سائل وحديد) حسب الحاجة.

حالياً أو منح تراخيص جديدة لتوزيع مادة الغاز عن طريق المعتمدين، مؤكداً الاستعداد لتأمين جميع المتطلبات عملاً بتوجيهات الحكومة ووزارة النفط في المناطق المحررة من الإرهاب.

وتكشف طه عن البدء بإجراءات الاستلام الأولى لوحدات التعبئة في معمل غاز عدرا تمهيداً للقيام لعمليات التجريب والتشغيل لها قريباً، معلماً أن المعمل كان ينتج نحو ٥٠ ألف اسطوانة يومياً، مؤكداً أنه تم الكشف الأولي على موقع غاز القابون وتكليف مديرية المشروعات لإعداد دفتر الشروط لإعادة تأهيله بالسرعة القصوى ليتم وضعه بالخدمة خلال ثلاثة أشهر.

إعادة تأهيل وإعادة وضع جميع الصالات بالخدمة.

وأشار المصدر إلى أن التدخل مستمر، وتم توزيع المواد بالكامل بالتنسيق مع محافظة ريف دمشق عبر ٦ سيارات تابعة للسورية للتجارة، منها ما يوجد اهتمام حكومي كبير بإعادة الخدمات وتأمين جميع السلع والمواد على اختلافها للمواطنين في دوما وجميع البلديات والمناطق المحررة من رجز الإرهاب.

وفي تصريح خاص للوطن بين مدير فرع دمشق وريفها للغاز منصور طه أن الفرع جاهز لتأمين مادة الغاز اللازمة للمواطنين في دوما أو إعادة تفعيل الرخص الموجودة

فادي بك الشريف

كشفت مصادر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن»، عن إرسال ٨ آلاف ربطة خبز خلال اليومين الماضيين إلى دوما، مؤكداً استمرار توزيع مادة الخبز بمعدل ٤ آلاف ربطة يومياً، وذلك لحين إجراء أعمال تأهيل للأفران داخل دوما.

كما أعلنت المصادر عن التحضير لإرسال فرن متنقل إلى دوما الخميس بطاقة إنتاجية ٥ أطنان يومياً، مشيرة إلى إعادة تأهيل عدد من الصالات التابعة للمؤسسة السورية للتجارة حتى نهاية هذا الأسبوع، بما يضمن تأمين كافة احتياجات الأهالي من مواد غذائية واستهلاكية.

في السياق بينت المصادر أن المؤسسة العامة للمخابز تدخلت منذ اليوم الأول من تحرير دوما لتأمين مادة الخبز، مشيرة إلى العمل قريباً على تأهيل مخبز سيتم الكشف عليه ليعصر إلى تأهيله خلال الفترة القادمة، مشيرة إلى وجود دراسة شاملة وخطة لإعادة تأهيل عدة مخازن لتوضع في الخدمة اعتباراً من الأسبوع القادم ضمن توجيهات الحكومة ومتابعة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفي سياق متصل كشفت المصادر أنه سيتم في الفترة القريبة تأهيل ٥ صالات بشكل مبدئي مؤتمتة بمختلف المواد الغذائية والسلع وذلك من أصل ١٥ صالة تابعة للسورية للتجارة جزء كبير منها دمر وبجاجة لوقت

## يومياً ١١٣ تاجراً يخالفون تمويناً خلال آذار

علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط العدلية المنتظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافة عدا (الرقعة وإدلب ودير الزور) ٣٥١٦ ضبطاً خلال آذار المنصرم، أي بمعدل ١١٣ ضبطاً في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العدلية المنتظمة على القانون ١٤ وعددها ٢٦٩٩ ضبطاً وضبوط العينات المسحوبة تبلغ ٨٦٦ ضبطاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان النصر الله أنه تمت إحالة ٦٢ شخصاً مخالفاً إلى القضاء المختص، وتم إغلاق ٢٣٨ فعالية تجارية، وذلك خلال الدوريات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٣١٧٧ دورية.

مبيناً أنه تم تحصيل مبلغ ٤١,٩ مليون ليرة سورية وذلك مقابل تسوية ١٦٧٦ ضبطاً وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ١٠٩٦ مخالفة، ومخالفات الفواتير ٥٤١ مخالفة، والامتناع عن البيع تم ضبط ٨ مخالفات، والبيع بسعر زائد تم ضبط ١٠٨ مخالفات، ومخالفات الغش في البضاعة ٣٠ مخالفة، على حين تم ضبط ٢٤٣ مخالفة لإلتجار بمواد مدعومة من الدولة و٩ مخالفات للإلتجار بمواد غذائية، على حين تم ضبط ٦٤ مخالفة لمواد منتهية الصلاحية، ومخالفات خدمات ١٤٩، ومخالفات المواصفات ٦٨، ومخالفة تفرقة ٣٣٤، على حين توزعت المخالفات حسب المحافظات إلى ٨٦٦ مخالفة في محافظة دمشق و٤٩٢ في محافظة ريف دمشق و٣٦٨ مخالفة حلب و٢٤٤ في حمص و٣٠٨ في حماة و٢٩٠ في اللاذقية و٣١٧ في طرطوس و٥١٩ مخالفة في السويداء و٨٢ مخالفة في محافظة درعا و٨٠ مخالفة في القنيطرة و٥ مخالفات في محافظة الحسكة.

## ١٥ مليار ليرة قيمة أضرار محطة كفرعايا

# محمود لـ«الوطن»: عمال الفرع أهلوا الجزء السكني ومحطة تزويد القطارات بالمحروقات

حمص - نبال إبراهيم



القطارات في المحطة بأيدي عمال ومهندسي وفنيي المؤسسة، منوهاً بتخصيص ٨٠ مليون ليرة لتلك الأعمال من ضمن الاعتمادات المالية المرصودة على بند إعادة الإعمار للخطة الإسهافية المخصصة للمحطة ومن الموقع إنجاز هذه الأعمال مطلع النصف الثاني من العام الحالي.

وبين محمود أنه تم الانتهاء من دراسة مشروع إعادة تأهيل قسم من المباني الخدمية بالمحطة بكلفة مالية إجمالية ٢٦٠ مليون ليرة سورية من اعتمادات الخطة الإسهافية لها ويتم حالياً استدراج عروض من شركات القطاع العام للمباشرة بأعمال إعادة الأعمار، كما تم الانتهاء من إعداد دراسة إعادة تأهيل وإصلاح الخط المنخفض بالمحطة بكلفة ٥٠ مليون ليرة على بند إعادة الإعمار ويتم حالياً مراسلة مؤسسات القطاع العام لاستدراج عروض والبدء بالعمل فور التصديق.

وأضاف مدير الفرع أنه يتم العمل حالياً على إعادة إصلاح وتجهيز الآليات المتضررة بالمحطة والتي يمكن الاستفادة منها بقيمة ٢٥ مليون ليرة ضمن اعتمادات الخطة الإسهافية، كما يتم العمل على إعادة تأهيل وصيانة وإصلاح منظومة الاتصالات ونظام الإشارات بشكل إسهافي بقيمة ٥ ملايين ليرة، كما تم رصد مبلغ ١٠ ملايين ليرة لتعويض الأثاث المتضرر والتجهيزات الحاسوبية والمكتبية من اعتمادات الخطة الإسهافية المخصصة للمحطة.

وأكد محمود أنه فور الانتهاء من أعمال الخطة الإسهافية لإعادة تأهيل هذه الأجزاء من محطة كفرعايا ستتم المباشرة بإعداد دراسة شاملة لإعادة تأهيل وإصلاح باقي المباني والتجهيزات الفنية والسككية التنقيية بالمحطة وسيتم الإعلان عنها للتعاقد على تنفيذها مع شركات القطاع العام.

بناء على ضبوط شرطة تطلعت بالمواد المفقودة والمخرية وعلى محاضر جرد أضرارها الجان المشكلة، مشيراً إلى أن نسبة الأضرار التي لحقت بمنظومة الاتصالات وأنظمة الإشارات وتجهيزات المحطة وصلت إلى نحو ٩٥ بالمئة وقدرت قيمة الأضرار فيها ٣ مليارات ليرة سورية.

وأشار محمود إلى تشكيل فرع المؤسسة للجان متخصصة لتقدير الأضرار بمختلف جوانبها، لافتاً إلى أن قيمة الأضرار الإنشائية بمختلف المباني بالمحطة تجاوزت ٦٠ بالمئة، وتحتاج إلى إعادة تأهيلها إنشائياً وهندسياً وفنياً بأكثر من ١,٧ مليار، بينما بلغت قيمة أضرار الأساس والتجهيزات الفنية والمكتبية وغيرها في تلك المباني ٣٠٠ مليون ليرة، وقدرت الأضرار التي لحقت بالآليات ومعدات الصيانة والقطارات نتيجة للتخريب والسرقة بنحو ١,٩ مليار ليرة، وبلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالآليات الخدمية نتيجة للسرقة والتدمير نحو ٧١ مليون ليرة، على حين وصلت قيمة الأضرار التي لحقت بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وخطوط السكك الحديدية نتيجة لعمليات السرقة والتخريب المنهج بأيدي التنظيمات المسلحة إلى نحو ٨ مليارات ليرة تم تقديرها

بين مدير فرع حمص للمؤسسة العامة للسكك الحديدية محسن محمود لـ«الوطن» أن محطة كفرعايا وهي المحطة الرئيسية في محافظة حمص تعرضت خلال وجود المجموعات الإرهابية المسلحة بمنطقة كفرعايا في السابق لأضرار إنشائية وفنية كبيرة تجاوزت قيمتها ٧٥٥ بالمئة وقدرت قيمة الأضرار فيها بحوالي ١٥ مليار ليرة سورية.

وأوضح محمود أن المحطة نقطة تلاقي وعبور وتشكيل القطارات وتفرغ الشحنات إضافة إلى أنها تضم مقر إدارة الفرع والدوائر التابعة له وللمؤسسة العامة ومراكز صيانة للقطارات والشاحنات القاطرة بمختلف أنواعها ومحطة لتزويد القطارات بالمحروقات، كما تحوي محطة لنقل الركاب ومستودعات لتخزين المواد السككية ومستلزمات العمل للفرع والمؤسسة العامة.

وأشار محمود إلى تشكيل فرع المؤسسة للجان متخصصة لتقدير الأضرار بمختلف جوانبها، لافتاً إلى أن قيمة الأضرار الإنشائية بمختلف المباني بالمحطة تجاوزت ٦٠ بالمئة، وتحتاج إلى إعادة تأهيلها إنشائياً وهندسياً وفنياً بأكثر من ١,٧ مليار، بينما بلغت قيمة أضرار الأساس والتجهيزات الفنية والمكتبية وغيرها في تلك المباني ٣٠٠ مليون ليرة، وقدرت الأضرار التي لحقت بالآليات ومعدات الصيانة والقطارات نتيجة للتخريب والسرقة بنحو ١,٩ مليار ليرة، وبلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالآليات الخدمية نتيجة للسرقة والتدمير نحو ٧١ مليون ليرة، على حين وصلت قيمة الأضرار التي لحقت بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وخطوط السكك الحديدية نتيجة لعمليات السرقة والتخريب المنهج بأيدي التنظيمات المسلحة إلى نحو ٨ مليارات ليرة تم تقديرها

## قريباً تسليم المقاسم لمن استملكت عقاراتهم وفق القانون ٢٦ في طرطوس

الوطن - محمد حسين

إضافة إلى اقتراح السماح بالنشاط التجاري في الطوابق الأرضية من الأبنية التي ستشاد عليها، مؤكداً متابعة هذه المقررات وفق الرسوم الخاص بتعديل المخططات التنظيمية.

وأشار حسن إلى الجهود التي تبذل لحل هذه المشكلة الاجتماعية، مبيناً بأن عدد المالكين يصل إلى ١٣٢ مالكاً والمساحة المخصصة لهم تصل إلى ٤٣ ألف متر مربع تقريبا علماً أن هذه المنطقة هي الأولى والأخيرة التي تم فيها تطبيق القانون ٢٦ في مدينة طرطوس الذي تم إلغاؤه بعد صدور القانون ٢٣ الأكثر عدالة للمالكين. وأشار حسن إلى أنه تم استلام المرحلة الأولى من دراسة المرافق العامة والبنى التحتية لهذه المنطقة وسيتم البدء بتنفيذها هذا العام.

يذكر أن مشكلة مالكي هذه المنطقة من المشاكل المهمة في مدينة طرطوس التي فرضت نفسها بقوة أثناء زيارة رئيس الحكومة الذي التقى الأهالي.

واستمع لمخاطبتهم وأعداً إياهم بلحها ورفع الظلم عنهم ما أمكن وخاصة في موضوع قيمة المرافق العامة والبنى التحتية التي لا قدرة لهم على تحمل ثقلاتها، الأمر الذي يجعلهم فريسة سهلة لتجار ومسايرة العقارات الذين ينتظرون تصديقهم بفرغ الصبر.

## نقص التمويل يعرقل مشروع سوق المال الجديد في السويداء والتجار يطالبون بقروض

السويداء - عبيد صيموعة

بدأت الغرفة منذ نحو عامين بأعمال البناء بالمقاسم المخصصة للتجار بعد أن تم تسليمها مخططات البناء للمقاسم.

لافتاً إلى أنه تم الانتهاء من قبل الشركة العامة للبناء والتعمير من بناء خزان عال بسعة ١٠٠ متر مكعب وغرفة قبان وبراد بمساحة ٣٥٠ متراً مربعاً وسور للسوق حيث شارفت الأعمال في هذا المشروع على الانتهاء مبيناً أن المجلس بصدد التعاقد حالياً مع الشركة العامة للبناء والتعمير لتنفيذ أعمال إكساء الخزان العالي مع البدء بأعمال البناء في ٤٤ مقسماً مخصصاً لمجلس المدينة في السوق خلال العام الجاري واستكمال أعمال البنية التحتية في حال توافر التمويل اللازم.

وأضاف جربوع بأنه تم مؤخراً التواصل مع الشركة العامة لكهرباء المحافظة والمؤسسة العامة لمياه الشرب والسويداء وفرع اتصالات السويداء لإعداد الدراسات اللازمة لإنجاز شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات داخل المشروع وكذلك مخاطبة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية للبدء ببناء المقاسم المخصصة لها والبالغ عددها ١٦ مقسماً والمؤسسة السورية للتجارة للمباشرة ببناء المقاسم العائدة لها والبالغ عددها ٤ مقاسم بما يساهم في الإسراع بإنجاز أعمال بناء المقاسم في هذا السوق الذي يخدم محافظتي السويداء ودرعا.

منذ عام ١٩٩٣ لافتاً إلى أنه بعد حل كل تلك المعوقات بدأ العمل بشكل فعلي بالسوق من التجار المخصصين بمقاسم منذ نحو عامين وتم إنجاز أعمال القبول للمقاسم المخصصة للتجار المخصصين في السوق والبالغ عددها ٧٩ مقسماً بمساحة ٦٠ متراً مربعاً لكل مقسم مع إنجاز أعمال البناء بشكل كامل لعدد من المقاسم على الهيكل.

وأكد حاطوم استكمال بناء جميع المقاسم المؤلفة من طابقين وقبو يصطلم بمعوقات تمويلية في ظل الظروف الراهنة داعياً الجهات المعنية لفتح باب القروض أمام التجار المخصصين لإنهاء معوقات العمل وإنجاز هذا السوق الحضاري بما يسرع في عملية تنظيم مدينة السويداء التي تحولت خلال السنوات الماضية إلى سوق هال كامل في ظل انتشار الأزمات وبسببات بيع الخضار والفواكه بشكل عشوائي في مركز المدينة.

من جهته أشار رئيس مجلس مدينة السويداء وائل جربوع إلى أن أعمال البنية التحتية التي تم تنفيذها ضمن المشروع تضمنت خطوط الصرف الصحي والتصريف المطري الرئيسية والطرق الخدمية الترابية مع تسوية منسوب الأرض داخل المشروع وترحيل الردميات والصخور من الموقع إضافة إلى تسليم موقع العمل لغرفة تجارة وصناعة السويداء وممثلين عن التجار المخصصين بمقاسم في السوق حيث

يشكل مشروع سوق الهال الجديد الواقع إلى الغرب من مدينة السويداء مشروعا حيويا ومرقفا حضاريا وخدمي لما سيحققه عند الانتهاء من تجهيزه من تخفيف الإزدحام عن وسط المدينة من خلال نقل كل الفعاليات المتعلقة بتجارة الخضار والفواكه من مركز مدينة السويداء إلى السوق، إلا أن قضية التمويل ما زالت العائق الأكبر لدى التجار ومجلس مدينة السويداء على حد سواء.

وطالب عدد من التجار المخصصين بمقاسم في السوق بضرورة منحهم القروض من المصارف العامة لاستكمال أعمال بناء مقاسمهم ودعم مجلس مدينة السويداء مادياً عبر تقديم إعانات مالية من وزارة الإدارة المحلية والبيدة بما يساهم في رفع وتيرة العمل لاستكمال أعمال البنى التحتية والإسراع بتنفيذ شبكتي الكهرباء والمياه في هذا المشروع الحيوي.

وبين رئيس لجنة مشروع سوق الهال المشكلة من غرفة تجارة وصناعة السويداء رياض حاطوم أن الإشكالات تتمحور حول ملكية الأرض والتخصيص بها ما أعاق تنفيذ المشروع خلال العقود الماضية، مؤكداً أنه رغم تبديد التسجيل للتخصيص بمقاسمه من التجار المختصين

بشكل مشروع سوق الهال الجديد الواقع إلى الغرب من مدينة السويداء مشروعا حيويا ومرقفا حضاريا وخدمي لما سيحققه عند الانتهاء من تجهيزه من تخفيف الإزدحام عن وسط المدينة من خلال نقل كل الفعاليات المتعلقة بتجارة الخضار والفواكه من مركز مدينة السويداء إلى السوق، إلا أن قضية التمويل ما زالت العائق الأكبر لدى التجار ومجلس مدينة السويداء على حد سواء.

وطالب عدد من التجار المخصصين بمقاسم في السوق بضرورة منحهم القروض من المصارف العامة لاستكمال أعمال بناء مقاسمهم ودعم مجلس مدينة السويداء مادياً عبر تقديم إعانات مالية من وزارة الإدارة المحلية والبيدة بما يساهم في رفع وتيرة العمل لاستكمال أعمال البنى التحتية والإسراع بتنفيذ شبكتي الكهرباء والمياه في هذا المشروع الحيوي.

وبين رئيس لجنة مشروع سوق الهال المشكلة من غرفة تجارة وصناعة السويداء رياض حاطوم أن الإشكالات تتمحور حول ملكية الأرض والتخصيص بها ما أعاق تنفيذ المشروع خلال العقود الماضية، مؤكداً أنه رغم تبديد التسجيل للتخصيص بمقاسمه من التجار المختصين